



اللجنة رفضت المقترحات الخاصة بتعديل قوانين جوازات السفر

حماد: «الداخلية والدفاع» وافقت على تجنيس الأرملة حتى في حال عدم إعلان الرغبة



عبدالله الكندري وسعدون حماد وعسكر الحنزي وفرانج العرييد خلال اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

ناقشت لجنة الشؤون الداخلية والدفاع في اجتماعها أمس المشروع بقانون بتعديل المادة (8) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين.

وقال عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وافقت على اقتراح بقانون يقضي بمنح الجنسية الكويتية لأرملة المواطن الكويتي بعد مرور خمس سنوات من الزواج حتى لو لم يكن الزوج قد تقدم لها بإعلان رغبة الحصول على الجنسية، شريطة أن تكون قد حافظت على إقامتها في الكويت ولديها أبناء من المواطن المتوفي.

وأضاف حماد أن «اللجنة نظرت خلال الاجتماع في 9 اقتراحات بقانون ومشروع قانون واحد بخصوص تجنيس أرملة الكويتي ووافقت على مقترح في هذا الخصوص بنصوبت 4 أعضاء بالموافقة على المقترح

وعضو واحد بعدم الموافقة». وأوضح أن الاقتراح بقانون الذي وافقت عليه اللجنة ينص على أن تصاف للفقرة الثانية من المادة 8 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 الفقرتان التاليتان: (إذا كان انتهاء الزوجية بسبب وفاة زوجها وكان للمرأة الأجنبية ابن أو أبناء من زوجها وحافظت على إقامتها المشروعة والعادية في الكويت لمدة 5 سنوات على الأقل من تاريخ الزواج جاز

منحها الجنسية الكويتية بمرسوم يناء على عرض وزير الداخلية ولو لم يكن قد سبق لها أن أعلنت رغبتها في زواجها)، (وتسري أحكام هذه المادة على الزوجة معلومة الجنسية أو غير محددة الجنسية).

وأفاد بأن اللجنة ناقشت عدة اقتراحات بقوانين بخصوص جوازات السفر الخاصة ومنها التعديل المقدم من قبل عدد من النواب بأن

تشمل جوازات السفر الخاصة للقياديين المتقاعدين (وكيل مساعد فما فوق) والمتقاعدين في الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء. وأكد أن اللجنة رفضت المقترح لأنه لا يجوز منح هذه الجوازات الخاصة للوكيل المساعد عند تقاعده من عمله بينما الوكيل المساعد الذي لا يزال على رأس عمله لا يحصل على هذا النوع من الجوازات. وبين أن اللجنة أجلت البت

في مقترح بخصوص منح جوازات سفر خاصة لتسع فئات منها أزواج وزوجات أعضاء الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الأمة الحاليين وأبناءهم القصر، والوزراء في الكثير من دول العالم. وأضاف أن وسائل الإعلام العالمية قد تناولت أخبار انتشار الفيروس في دول العالم الأخرى وقيام جمهورية الصين ودول أخرى بإجراءات وقائية واحترافية وصحية ذات مستوى عال لحفظ صحة وسلامة

5 نواب: ساعة لمناقشة انتشار فيروس «كورونا»



تقدم النواب محمد الدلال ورياض العدساني وإسماعيل الشاهين والحميدي السبيعي وعبدالله الكندري استناداً إلى المادة 146 من اللائحة الداخلية للمجلس بطلب تخصيص ساعة من الجلسة القادمة لمناقشة قضية انتشار فيروس كورونا. وقال النواب في نص الطلب إن انتشار فيروس «كورونا» الذي ظهر في جمهورية الصين أدى إلى ازدياد حالات المرض والهلع في الكثير من دول العالم.

وأشاروا إلى أنه وبسبب خطورة الفيروس وانتشاره يتطلب معه الاهتمام الكبير، ومن هذا المنطلق وحرصاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين في الكويت، واستناداً إلى المادة (146) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة يرجى تخصيص ساعة من جلسة مجلس الأمة القادم بتاريخ 27 فبراير 2020 لمناقشة هذه القضية المهمة والخطيرة على أن تقدم الحكومة تقريراً بشأن استعدادات الجهات الحكومية لإدارة هذا الملف وضمان صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

5 نواب يقترحون زيادة دعم المنتج النباتي إلى 12 مليوناً



قدم خمسة نواب اقتراحاً برغبة بزيادة مبلغ الدعم للمنتج النباتي إلى 12 مليون دينار. وجاء في مقدمة الاقتراح المقدم من قبل النواب الحميدي السبيعي ومحمد الهدية وماجد المطيري وعبدالله الكندري و«عدال الدمخي ما يأتي: في الوقت الذي تعتبر فيه المنتجات الزراعية من أهم الأمور التي يتطلبها المواطنون لتلبية احتياجات حياتهم المعيشية اليومية، ولما كان المزارعون في شمال الكويت وجنوبها لا يدخرون جهداً إلا بذلوه من أجل استصلاح الصحراء القاحلة وجعلها أرضاً خصبة منتجة للخيرات بكل أنواعها بهدف تلبية هذه الاحتياجات ومنتجاتها ومواليه الذاتي، لذلك فإن المزارعين

المطيري: المجلس لم يبت في استقالات الأعضاء داخل الجلسة

الهاشم: تعطل اجتماعات «المالية» يؤخر حسم الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال

قالت رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب صفاء الهاشم إن اللجنة لم تعقد اجتماعها الذي كان مقرراً له أمس بسبب عدم اكتمال النصاب.

وأوضحت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اجتماعات اللجنة مقرر لها يومي الأحد والأربعاء منذ بداية دور الانعقاد، وأن اجتماع اليوم (أمس) لم يحضره غير عضو اللجنة النائب ماجد المطيري، مشيرة إلى أن تعطل الاجتماعات يؤخر حسم الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

ولفتت إلى أن استقالات بعض أعضاء اللجنة لم يتم البت فيها داخل المجلس حتى الآن وبالتالي هم ما زالوا لانحيا

والتوا في أعضاء في اللجنة. وقالت الهاشم إن استمرار عدم حضور الأعضاء سيدفع نحو رفع كتاب إلى مجلس الأمة لتفعيل المادة 25 من اللائحة تجاه النواب الذين

لا يحضرون اجتماعات اللجنة. وكشفت عن وجود 240 مشروعاً بقانون و138 اقتراحاً بقانون و245 اقتراحاً برغبة لم يتم البت في أي منها حتى الآن مطالبة بضرورة محاسبة

النواب على عدم الحضور. وذكرت أنه كان من المفترض من اليوم (أمس) النظر في مشروعين بقوانين قدمتهما الحكومة ووضعتهما لجنة الأولويات على رأس أولوياتها وهما مشروع قانون حماية المنافسة ومشروع قانون الإفلاس الخاص بصاحب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وبينت أنه كان سيتم أيضاً التصويت على تقرير بشأن حظر تعيين من هم بدرجة وزير في الهيئات، إضافة إلى مجموعة من الاقتراحات بقوانين مقدمة من النواب بشأن التعيينات في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.

وأكدت الهاشم أن الشعب اختار النواب لتمثيله والذود عن حرياته ومصالحه وأمواله بالأمانة والصدق وعلى النواب



ماجد المطيري



صفاء الهاشم

رفض اتفاقية المنطقة المقسومة ومذكرة التفاهم جاء بسبب الردود غير الواضحة

الملا: التزمت وعاشور بحضور اجتماعات «المالية»

قال النائب د. بدر الملا إن تصويته برفض اتفاقية المنطقة المقسومة ومذكرة التفاهم جاء بسبب الردود غير الواضحة عن التساؤلات التي طرحها عن الاتفاقية.

وأضاف الملا في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هذه الاتفاقية وضعت التزاماً مالياً على الكويت لم تتضح تكلفتها. وأشار إلى أنه استفسر أيضاً عن المكاتب الاستشارية وما يتعلق بالمادة الرابعة من مذكرة التفاهم التي ورد فيها بند (ما لم يتفق الطرفان خلاف ذلك). وقال إن الاتفاقية يجب أن تكون واضحة وتحترم لكل التحركات الحكومية وتحركات رئيس مجلس الأمة بهذا الجانب ولكل من اجتهده.

وفي موضوع آخر، قال الملا إنه سيوضح الحقائق حول الاستقالة من لجنة الشؤون المالية مشيراً إلى أنه والنائب



بدر الملا

صالح عاشور التزم بحضور اجتماعات اللجنة حتى استقالة الحكومة وبعدها تم تعليق جلسات المجلس ولم تات دعوات لحضور اجتماعات اللجنة في فترة استقالة الحكومة.

وأوضح الملا أنه بعد استقالة الحكومة كان هناك تعاون تام مع النائب صالح عاشور بحضور الاجتماعات وحتى اللقاءات النقاشية مع ممثلي وزارة التجارة لمناقشة قانون الإفلاس والتسوية الوقائية وإعادة الهيكلة التي استمرت على مدى أيام حتى تمت معالجة الملاحظات على ما يقارب 325 مادة وأصبح القانون جاهزاً كي يعرض على أول اجتماع بعد تشكيل الحكومة.

وبين الملا أنه بعد تشكيل الحكومة حضر أول اجتماع بعض ممثلي الحكومة إلا أن فقدان النصاب دفع لرئيسة

اللجنة إلى رفع كتاب إلى رئيس المجلس بعدم التزام النواب بالحضور.

وذكر الملا أن البت بالاستقالة من عدمه جعل رئيسة اللجنة تسحب رسالة الاحتجاج التي قدمتها وأنه وزميله صالح عاشور اصرا على الاستقالة من اللجنة.

وأشار إلى أن اللجنة بها سبعة نواب، الأمر الذي لا يفقد اللجنة نصابها في حالة حضور النواب الخمسة الباقين، لافتاً إلى أنه اليوم (أمس) كان هناك اجتماع للجنة التحقيق في تجاوزات القطاع النفطي، وهذا يعتبر موضوعاً مهماً جداً ويهم شريحة كبيرة من أبناء الشعب وقد عقدت اللجنة 8 اجتماعات بنصاب كامل وتعاون من القيادات النفطية.

وقال الملا أنه قدم لرئيسة اللجنة المالية اليوم (أمس) كتاب استقالة مسببة، مشيراً إلى أن عدم البت في

الاستقالة لا يجبره على حضور اجتماعات لجنة لا تتعدى بالأساس لعدم وجود نصاب أو تعلق أعمالها مدة شهر.

وأكد الملا أن المادة 25 من اللائحة لا تعطي صلاحية الفصل لرئيسة اللجنة، مشيراً إلى أن اللجنة يجوز لها أن تعتبر العضو الذي لا يحضر الاجتماعات مستقلاً وترفع كتاباً بذلك إلى المجلس.

اللجنة التي رفعت كتاباً إلى رئيس المجلس بعدم التزام النواب بالحضور.

وذكر الملا أن البت بالاستقالة من عدمه جعل رئيسة اللجنة تسحب رسالة الاحتجاج التي قدمتها وأنه وزميله صالح عاشور اصرا على الاستقالة من اللجنة.

وأشار إلى أن اللجنة بها سبعة نواب، الأمر الذي لا يفقد اللجنة نصابها في حالة حضور النواب الخمسة الباقين، لافتاً إلى أنه اليوم (أمس) كان هناك اجتماع للجنة التحقيق في تجاوزات القطاع النفطي، وهذا يعتبر موضوعاً مهماً جداً ويهم شريحة كبيرة من أبناء الشعب وقد عقدت اللجنة 8 اجتماعات بنصاب كامل وتعاون من القيادات النفطية.

وقال الملا أنه قدم لرئيسة اللجنة المالية اليوم (أمس) كتاب استقالة مسببة، مشيراً إلى أن عدم البت في



عمل تطبيق Zappar

العدساني لإحالة ملف التسليح كاملاً إلى النيابة العامة

طالب النائب رياض العدساني بإجراء تحقيق متكامل بشأن ملف التسليح وإحالة كاملاً إلى النيابة العامة، وعدم اقتصاص الإحالة على صفقة «اليوروفايتر». وقال العدساني، في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، «لقد طالبت من خلال رسالة واردة وافق عليها مجلس الأمة بإجراء تحقيق متكامل وتحویل ملفات اليوروفايتر والكاراكال وكل ما يتعلق بعمود التسليح والمخالفات الصارخة المالية والإدارية والقانونية والاعتمادات المالية والعملاء والمناقصات المتصلة بهذه المواضيع للنيابة العامة».

ودعا العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور إلى تحمل مسؤولية إياها كاملة تجاه هذا الملف بإحالة كل من خالف أو تجاوز أو تقاعس أو مس الأموال العامة في تلك الصفقات إلى الجهات القانونية.

وأوضح أن الميزانية المخصصة للتسليح تبلغ 6,200 مليار دينار صرف منها على صفقة اليوروفايتر 2,600 مليار دينار، في حين صرف على صفقة الكاراكال مليار يورو.



رياض العدساني

السويط: ما إجراءات التصدي لفيروس «كورونا» قبل وصوله للبلاد؟

وجه النائب ناصر السويط سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود قال في مقدمته: تطبيقاً لما نصت عليه المادة 15 من الدستور الكويتي بأن «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة». ولما كانت وزارة الصحة منوطاً بها وضع السياسة الصحية للحكومة وتخطيطها والقيام بتطبيقها في مجالات الوقاية والعلاج من الأمراض التي تهدد صحة المواطنين، ويقع عليها إجراء الأعمال الوقائية واستكشاف الأمراض لاجتناب ظهورها، حيث طالعنا وسائل الإعلام المختلفة بشأن انتشار فيروس كورونا الجديد في عدد من دول العالم، وحفاظاً على صحة أفراد المجتمع، وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

- 1- ما إجراءات وزارة الصحة للوقاية والتصدي لمرض كورونا قبل وصوله للبلاد، وما الإجراءات المتبعة للكشف في مراكز الصحة الأولية عن المرض في حال وصول أحد الأشخاص المصابين بأعراض الفيروس؟
- 2- ما المختبرات التي تستطيع وزارة الصحة إجراء فحوصات خلالها عن الفيروس والمدة التي تستغرقها تلك المختبرات لإظهار النتائج؟
- 3- ما الإجراءات المتبعة لتقييم المسافرين بين مرض كورونا؟ مع تزويدي في حالة الإيجابية بالإيجاب ما الذي تم إنجازه من توعية المواطنين والمقيمين، وما وسائل عرضه؟



ناصر السويط

الشاهين للحمود: كم عدد المرضى الكويتيين في الإمارات؟

وجه النائب إسماعيل الشاهين سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود قال في مقدمته: تقوم وزارة الصحة بإرسال المرضى الكويتيين إلى الإمارات ليتلقون العلاج في الإمارات الكويتية على حساب الوزارة، إلا أنه لا يوجد مكتب صحي يتابع حالة هؤلاء المرضى. وطالب النائب الشاهين بتزويده بالآتي:

- 1- كشف بعدد المرضى الكويتيين الذين يتلقون العلاج في الإمارات الكويتية المتقنون على نفقة وزارة الصحة.



إسماعيل الشاهين